دولة إسرائيل
وزارة الطاقة

دعوة رقم 2023/3 منح لطلاب جامعيين للقب الأول حتى الثالث في مجالات الطاقة وعلوم الأرض والبحر

1.1. وزارة الطاقة من خلال وحدة العالم الرئيسي تنشر بهذا دعوة لمنح لطلاب جامعيين للقب الاول حتى الثالث في مجالات الطاقة وعلوم الأرض والبحر.

1.1. هدف هذه الدعوة هو العمل على زيادة عدد الخريجين الأكاديميين في مجالات الطاقة وعلوم الأرض والبحار (يشار إليه فيما يلي بـ: "**برنامج تأهيلات قوى عاملة أكاديمية في مجالات الطاقة وعلوم الأرض والبحر**"). هذه المواضيع تم تعريفها من قبل الوزارة على انها مجالات التي هي معنية بترويجها والتي وفقا لمفهوم الوزارة، توجد فيها فجوات طلب في المرافق الاقتصادية في إسرائيل. كما ذكرنا، تقديم المنح من قبل الوزارة، يؤدي إلى استنفاذ الاحتمال القائم في المؤسسات ولدى الباحثين لتطوير مجالات المعرفة تلك، التي هي ذات قيمة مضافة لدولة إسرائيل والتي يوجد فيها احتمال اقتصادي مستقبلي.

1.2. لذلك، بادرت الوزارة إلى هذه الدعوة، التي في إطارها تستطيع مؤسسات معترف بها للتعليم العالي في إسرائيل تقديم طلاب متفوقين للحصول على منحة تعليم وإعاشة للقب الأول حتى اللقب الثالث في مجالات الطاقة وعلوم الأرض والبحر. يتم تقديم المنح عن الألقاب التي تشتمل على أطروحة أو عدد كبير من الدورات في المجالات المفصلة أدناه:

1.2.1. هندسة كهرباء – بأفضلية للتخصص في الضغط العالي والتيار القوي.

1.2.1.1. هندسة ماكينات – تخصص في الطاقة.

1.2.1.2. هندسة الذرة والفيزياء الذرية.

1.2.1.3. هندسة الطاقة – منظومات الطاقة، الطاقة المتجددة، النجاعة في الطاقة.

1.2.1.4. هندسة منشآت الوقود الهيدروكربوني والبدائل.

1.2.1.5. هندسة مواد، هندسة الكيمياء والكيمياء في مجالات الطاقة.

1.2.1.6. الجيولوجيا والجيوفيزياء تحت الأرض.

1.2.1.7. مخاطر زلزالية وجيولوجية بالتطرق الى منشآت بنى تحتية في الطاقة.

1.2.1.8. كسارات.

1.2.1.9. الهيدرولوجيا، هندسة المياه ومياه الصرف الصحي، البنى التحتية للمياه، هندسة الكيمياء والكيمياء في مجالات المياه والمياه الجارية.

1.3. يوضح، بأن الطلاب الجامعيين للقب الأول يحق لهم تقديم ترشيح اعتبارًا من السنة الثانية من دراستهم أو من سنة اختيار مسار التخصص فقط، وفقا للأبعد من بينهما.

1.4. يوضح، بأنه لا يجوز تلقي ازدواجية تمويل من الوزارة أو من اي هيئة حكومية أخرى. بمعنى أنه، لن يتم تقديم تمويل إضافي لطالب جامعي من الوزارة (في إطار آخر أيًا كان) أو من أي هيئة حكومية أخرى. ولذلك، من مسؤولية الطالب الجامعي الحصرية إبلاغ الوزارة عن أي تمويل إضافي حصل عليه من أجل دراسته، من قبل الوزارة أو من أي هيئة حكومية أخرى.

1.5. يحق للوزارة (إلا أنها ليست ملزمة) الا تصادق على مواصلة المنحة في حال كان فيه معدل علامات الطالب الجامعي، في نفس السنة، أقل من – 80 أو أن موجّه الطالب الجامعي يشهد على أنه لم يتم تحقيق تقدم يبعث على الرضى في البحث.

تتضمن مستندات الدعوة وصفًا مفصّلاً للعمل المطلوب، شروط المشاركة في الدعوة، معايير اختيار العرض الفائز وكذلك صيغة العقد الذي سيُبرم مع الفائز وشروط التعاقد. يمكن تحميل مستندات الدعوة من الموقع الخاص بوزارة الطاقة على شبكة الانترنت وعنوانه www.energy.gov.il.

في كل حال حيث يوجد هناك تناقض بين المذكور في هذا الإعلان وبين المذكور في مستندات المناقصة سيغلب المذكور في مستندات المناقصة.

أسئلة واستفسارات

الموعد الأخير لتوجيه الأسئلة والاستيضاحات هو التاريخ الموافق **27.7.2023 عند الساعة 14:00 بعد الظهر** في ملف WORD فقط، عبر البريد الإلكتروني الذي عنوانه: QAmichrazim@energy.gov.il حيث لن ترد الوزارة على الأسئلة التي تصلها بعد فوات هذا الموعد الأخير.

سوف يتم نشر تركيز الأسئلة والإجابات على موقع المشتريات الحكومية على شبكة الانترنت وعلى موقع الوزارة على شبكة الانترنت اعتبارًا من التاريخ الموافق **10.8.2023** لتشكل جزءًا لا يتجزأ من مستندات المناقصة وتكون ملزمة لجميع مقدمي العروض.

تحتفظ الوزارة لنفسها بالحق في الامتناع عن الرد على تحفظات معيّنة في حال وجدت أن الرد على التحفظ من شأنه أن يحبط أو يمس بإجراء المناقصة أو الغاية المقصودة منها.

طريقة تقديم العروض:

1.1. يتم تقديم الطلبات عن طريق المؤسسة أو من ينوب عنها.

1.2. يتم تقديم الطلبات عن طريق استمار تقديم محوسبة على الانترنت، التي يمكن الوصول إليها من موقع الوزارة على شبكة الانترنت، في العنوان: https://www.gov.il/he/departments/publications/Call__for__bids/tender-3-23

1.3. الموعد الاخير لتقديم الطلبات: يتم تقديم الطلبات إلى الوزارة، عن طريق الطالب في موعد اقصاه التاريخ الموافق 12.10.2023 عند الساعة 14:00 بعد الظهر. يجدر التأكيد، على أن هذا التاريخ هو الموعد الاخير للتقديم عن طريق الطالب.

وزارة الابتكار
العلوم والتكنولوجيا

دعوة رقم 2023/1 لتلقي عروض لشراء مقعد في الاجتماعات التي يتم عقدها في إسرائيل في عام 2024

خلفية: وزارة الابتكار، العلوم والتكنولوجيا (فيما يلي الوزارة) معنية في أن تكون شريكة في الاجتماعات التي يتم عقدها في إسرائيل، في مواضيع علمية وتكنولوجية رائدة وعصرية.

تتوجه الوزارة بذلك لتلقي عروض لشراء مقعد في الاجتماعات التي يتم عقدها في إسرائيل في عام 2024 في كل مجالات العلم التطبيقي والتكنولوجيا، والتي يكون فيها مندوبو الوزارة شركاء في اللجنة التي تنظم تخطيطها ويتم تحديد مضمون المقعد الذي يتم شراؤه من قبل الوزارة بالتعاون مع الوزارة، وفي إطاره يعيّن مندوب الوزارة من بين المحاضرين، المتحدثين أو من يلقون خطابات فيها، وفقا لما هو مفصل في الدعوة. **يتم التعاقد مع مقدمي العروض الفائزين بالخضوع إلى توفر التمويل.**

شروط حد أدنى للمشاركة في الدعوة

1. مقدم العرض معني بتنظيم اجتماع الذي يلبي كافة الخدمات المطلوبة كما هو مفصل في البند ب من الدعوة، وهو واحد مما يلي (يُشار إليه فيما يلي بـ – **مقدم العرض**):

أ. "**مؤسسة**" – مؤسسة معترف بها للتعليم العالي في إسرائيل، كما يعني ذلك في قانون مجلس التعليم العالي، للعام – 1958 وكذلك معهد أبحاث في إسرائيل الذي هو مؤسسة غير ربحية، شركة لمنفعة الجمهور، شركة حكومية او وحدة حكومية (مثل: مستشفيات، مراكز أبحاث وتطوير اقليمية). لهذا الشأن: "**معهد أبحاث**" يعني – هيئة التي قسم كبير من عملها مرتبط بالترويج للبحث في واجهة العلم العالمية، بحوزتها بنى تحتية لمعدات لتنفيذ الأبحاث، والموظفون الذين يعملون في إطارها يعملون من بين جملة الأمور في نشر مقالات من قبلها في صحف علمية دولية وفي عرض أعمال في اجتماعات دولية.

ب. "**منظمة علمية أو تكنولوجية إسرائيلية**"، يعني – اتحاد المسجل في إسرائيل والتي تم الاعتراف بها على انها مؤسسة غير ربحية وأن قسما كبيرا من عملها هو الترويج للبحث العلمي و/ أو التكنولوجي.

2. في حوزة مقدم العرض مصادقة تسجيل كمشتغل مرخص أو كمؤسسة غير ربحية في سلطات الضرائب.

3. في حوزة مقدم العرض مصادقة إدارة دفاتر سارية المفعول للسنة الحالية.

4. في حوزة مقدم العرض الذي هو جمعية مصادقة إدارة سليمة سارية المفعول للسنة الحالية من قبل مسجل الجمعيات.

5. تحت تصرف مقدم العرض المكان، القوى العاملة، المعدات، التجربة والمعرفة الملائمة والمطلوبة لتنظيم الاجتماع.

6. رئيس اللجنة الأكاديمية/ العلمية للاجتماع هو/ هي عالم/ عالمة عضو/ عضوة في طاقم تدريس في مؤسسة صاحب لقب Ph.D. أو M.D.،، الذي/ التي يعمل/ تعمل بشكل ثابت أو موجود/ موجودة في مسار للتثبيت في المؤسسة، أو بروفيسور متقاعد في المؤسسة.

7. الاجتماع أو اي مقعد فيه لم يتم شراؤه من قبل الوزارة في إطار الدعوة بعد أن نشرتها الوزارة، بما في ذلك ابحاث التي يتم تمويلها في إطار دعوات التي تنشرها الوزارة لتمويل أبحاث.

8. الاجتماع غير مدعوم (بواسطة دعم من ميزانية الدولة لمؤسسات عامة وفقا للبند 3 أ من قانون اسس الميزانية، للعام – 1985 أو بواسطة دعم جهات أخرى) من قبل الوزارة او من قبل وزارة حكومية أخرى.

فترة التعاقد: تبدا فترة التعاقد في يوم التوقيع على الاتفاقية وحتى 3 أشهر بعد انتهاء الاجتماع.

الميزانية التي تم تخصيصها للدعوة: مبلغ يصل حتى 1.000.000 ش. ج. في المجموع الكلي للاجتماعات التي يتم تنظيمها في عام 2024، بالخضوع لتوفر التمويل. سوف يتم تقسيم الميزانية وفقا لتصنيف العروض، وفقا للتفصيل أدناه بموجب عدد المشاركين بشكل فعلي:

- 150.000 ش. ج. لاجتماع مع أكثر من – 1.000 مشارك بشكل شخصي.
- 100.000 ش. ج. لاجتماع مع بين 400 إلى – 999 مشاركا بشكل شخصي.
- 75.000 ش. ج. لاجتماع مع بين 200 إلى – 399 مشاركا بشكل شخصي.
- 50.000 ش. ج. لاجتماع مع بين 100 إلى – 199 مشاركا بشكل شخصي.

التاريخ الأخير لتقديم العروض: يوم الثلاثاء، في التاريخ الموافق 1 من شهر آب/ اغسطس 2023، عند الساعة 12:00 ظهرًا.

يتم تقديم العروض للمناقصة بشكل محوسب على الانترنت، من خلال منظومة تقديم العروض. سوف يتم نشر رابط للمنظومة من أجل تقديم عروض في المناقصة في صفحة نشر المناقصة في موقع مديرية المشتريات الحكومية على شبكة الانترنت. يُطلب من مقدم العرض المعني بتقديم عرضه في المناقصة الضغط على رابط "لتقديم عرض" في صفحة نشر المناقصة، التي يحولها إلى منظومة تقديم العروض. باقي تفاصيل التقديم مفصلة في المناقصة وفي موقع مديرية المشتريات على شبكة الانترنت كما هو مذكور.

يمكن توجيه اسئلة استيضاح **خطيا** الى البريد الالكتروني AviR@most.gov.il حتى **يوم الأربعاء، في التاريخ الموافق 12 من شهر تموز/ يوليو 2023.**

يتم الرد على التوجهات خطيا بشكل مركز، من خلال المحضر (البروتوكول) الذي سيتم نشره في موقع الوزارة على شبكة الانترنت.
الدعوة بملاحقها منشورة على موقع الوزارة على شبكة الانترنت، في العنوان www.most.gov.il.
في كل حاء وجود تناقض بين هذا الاعلان وبين نص الدعوة في موقع الوزارة على شبكة الانترنت – تغلب الدعوة.
الإعلان موجّه للرجال والنساء على حد سواء.

تتمة من صفحة 11

جعلها خطوة يتمّ اتّخاذها من قبل سياسيّ له أجنداته دون أي رقابة قضائيّة أو قانونيّة، ودون أن تكون للمحاكم حرّيّة أو حقّ التدخّل، فهذا قرار وزاريّ لا يحقّ لها بحكم "فقرة المعقوليّة" التدخّل فيه.

"**تحريكيّة**"

الحملة العسكريّة الحاليّة والتي كان من الواضح من يومها الأوّل أنّها "تحريكيّة"، أيّ أنّها جاءت للضغط على بعض الدول العربيّة للقيام بأعمال الوساطة، والتي تزامنت مع استمرار النشاطات المناهضة للانقلاب القضائيّ الدستوريّ، جاءت لصرف النظر ليس فقط عن الانقلاب القضائيّ في إسرائيل، الذي تبدو تفاصيله واضحة للعلن تتصدّر العناوين الرئيسيّة في التلفزة ووسائل الإعلام، بل عن "الانقلاب القضائيّ" الحاصل في الضفّة الغربيّة والمستوطنات، والذي يتمّ تنفيذه عبر الوزير بتسلئيل سموتريتش، وزير الماليّة والوزير في وزارة الأمن، وذلك عبر الاستيلاء على أراض فلسطينيّة ومصادرتها لإقامة بؤر استيطانيّة واستخدام وسيلة كانت إسرائيل قد استخدمتها في منطقة النقب، وهي إقامة "مزارع الأفراد" (رئيس الوزراء أريئيل شارون وأبناؤه حصلوا على آلاف الدونمات في مزرعة هشكميم حيث يقيمون اليوم ومثلهم العشرات) حيث يتمّ منح مستوطن واحد أو عائلة مئات الدونمات من الأراضي وبعضها بملكيّة فلسطينيّة خاصّة، ليزرعها أو يستخدمها لرعي المواشي، ما سوف يسهّل عمليّة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينيّة الخاصّة وإقامة مستوطنات غير شرعيّة يتمّ التستّر عليها تحت مسمّيات مختلفة، بهدف إجهاض ما تبقى من احتمالات، حتى لو كانت نظريّة، لقيام كيان فلسطينيّ مستقلّ، وذلك عبر تمكين الوزير بتسلئيل سموتريتش اليمينيّ المتديّن من السيطرة على مؤسّسات الإدارة المدنيّة وخاصّة تلك المعنيّة بالتنظيم والتخطيط والبناء وتسهيل بل تسريع عمليّات التخطيط التي تسبق بناء آلاف الوحدات السكنيّة في المستوطنات المختلفة، مقابل تسريع عمليّات هدم المنازل الفلسطينيّة وتجريف الأراضي بحجج تتعلّق بالبناء غير المرخّص وعدم استيفاء الشروط القانونيّة، وشرعنة عمليّات اقتحام الأراضي الفلسطينيّة وخلق الوقائع على أرض الواقع، وهو ما يفعله الوزير منذ تولّيه مهامّ منصبه، وليس فقط في الضفّة الغربيّة– وهذا أيضًا ضمن انقلاب السحر على الساحر وتأكيد على مدى تأثير الأحزاب اليمينيّة والمتديّنة على الحكومة الحاليّة وسياساتها– بل داخل إسرائيل وهذا ما يؤكده قرار الحكومة من يوم الأحد هذا الأسبوع الذي أقرّت عبره إقامة بلدة يهوديّة جديدة تمّت تسميتها "رمات أربيل" على أراض خاصّة تمّ الاستيلاء عليها من قبل "شبيبة التلال" في أكتوبر 2022 قرب قرية عيلبون العربيّة في منطقة الجليل، ليتحوّل هذا الاستيلاء خلال ثمانية أشهر إلى بلدة لليهود المتديّنين وصفها الوزير سموترتيش بأنّها تنفيذ وتطبيق للحلم الصهيونيّ وتأكيد على أنّ اليهود هم أصحاب الأرض والدار، بينما يتزامن ذلك مع تشديد قبضة قانون "كامنتس" الجائر الذي يهدّد آلاف المنازل في المجتمع العربيّ بقراه المختلفة وانتماءاته المتنوّعة، في الجليل والكرمل والجولان والنقب، بحجّة البناء غير المرخّص وغير القانونيّ، ومقارنة بالحقيقة الساطعة ومفادها أنّ حكومات إسرائيل المتعاقبة لم تقرّر منذ عام 1948 وحتى اليوم، إقامة أي بلدة عربيّة جديدة رغم تضاعف عدد المواطنين العرب أكثر من خمس مرّات، إضافة إلى امتناعها عن توسيع مسطحات البلدات العربيّة، ما يخلق اكتظاظا سكانيًا واجتماعيًا يرافقه فقر سببه انعدام أماكن العمل والمناطق الصناعيّة وسلطات محليّة فقيرة بسبب اقتصار مدخولها من الضرائب على السكنات الخاصّة وليس المنشآت الصناعيّة، ليصبح الاستيطان هو العاديّ والمقبول وبناء المنازل لأصحاب الأرض ومواطنيها مخالفًا للقيم الصهيونيّة، وليصبح تشريع القوانين التي تفرض القيود على حرّيّة الحركة والتعبير والتظاهر هو السائد والمقبول، ولتصبح إقامة بلدة يهوديّة داخل إسرائيل أمرًا سهل المنال وسريع التحقيق يبدأ كما في الضفّة الغربيّة باستيلاء على أراض خاصة عربيّة ومن ثمّ قرار وزير يمينيّ وحكومة يمينيّة بشرعنة الاستيلاء واعتباره خطوة مقدسة تستحق التفاخر، مقابل عدم بناء بلدات عربيّة وتوسيع القائمة منها ومقابل سعي وزير القضاء إلى تعيين قضاة يرفضون بقراراتهم السماح للعرب بشراء منازل في بلدات يهوديّة علمًا أنّ الواقع اليوم، يؤكد أنّه يحظر على المواطن العربيّ أو "غير اليهوديّ" وفق التعريف الرسميّ، الإقامة في 942 بلدة يهوديّة بحكم قانون "لجان القبول" الذي يمنح السلطة المحليّة في هذه البلدة حرّيّة رفض بيع منزل لمواطن غير يهوديّ.

"**قلب الأمور رأسًا على عقب**"

ستّة أشهر هو عمر هذه الحكومة، لكنّها استطاعت بفضل تركيبتها الخطيرة، وأجندتها الدينيّة اليمينيّة المتطرّفة والمندفعة التي لا تعترف بالقوانين أو التشريعات، قلب الأمور رأسًا على عقب، فنقلت ما يتمّ تطبيقه في الضفّة الغربيّة إلى داخل إسرائيل، وخاصّة عنف الشرطة ومنع الاحتجاجات ومصادرة الأراضي والتهديد باعتقالات إداريّة وتقييد الحرّيّة والحركة والاستفزاز في التفتيش عند مغادرة البلاد للمواطنين العرب مقابل إطلاق العنان للمستوطنين في الضفّة الغربيّة، وإقامة بلدات لليهود المتديّنين المتطرّفين خلال أشهر مقابل استمرار سيل أوامر الهدم في القرى العربيّة الدرزيّة والمجتمع العربيّ عامّة والجولان والنقب، وإضعاف الشرطة وتفريغها من قادتها وبعضهم مهنيّين واستبدالهم بقادة يضربون بسيف السلطان ايتمار بن غفير داخل إسرائيل والسلطان سموتريتش في الضفّة الغربيّة، والواضح أنّ القادم أسوأ، فقوّة هذه الحكومة في ضعفها وتحديدًا إدراك كافّة أطرافها أنّ تفكيكها هو نهاية حكومة من الأحلام.

وختامًا: ما ذكرته سابقًا حول تصرّفات الحكومة ورغبتها في بسط سيطرة يهوديّة متطرّفة دينيّة يمينيّة لا تعترف بغير اليهود مواطنين حتّى من الدرجة الثالثة والرابعة، كان واضحًا للغاية قبل إقامتها وتشكيلها، بل قبل الانتخابات الأخيرة وحتّى قبل سقوط الحكومة السابقة، حكومة لبيد– بينيت، والتي رغم مساوئها حملت بوادر تغيير وتوجّهات إيجابيّة تجاه المواطنين العرب داخل إسرائيل، وربّما الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة، ورغم ذلك أصرّ البعض ولحسابات "الأنا" الضيّقة والحزبيّة وحتّى الشخصيّة نكاية بالقائمة العربيّة الموحّدة والدكتور منصور عباس، على إسقاط الحكومة السابقة رغم معرفتهم بالنتائج المأساويّة لخطواتهم هذه، وأصرّ آخرون على مضاعفة الضرر خلال الانتخابات عبر الإصرار على خوض الانتخابات بقائمة منفردة (التجمّع الديمقراطيّ) رغم الاحتمالات الكبيرة بفقدان أكثر من مئة ألف صوت عربيّ، وهو ما حصل في النهاية تمامًا كرفض أحزاب محسوبة على اليسار ومنها "العمل" الاتّحاد مع حزب "ميرتس"، ودون أن يملك أي منهم الشجاعة الأخلاقيّة والحزبيّة والسياسيّة والوطنيّة، للاعتراف بالخطأ الذي ارتكبه أو خطيئته، فهذه الأحزاب وخاصّة العربيّة بقادتها وقياداتها لا تعترف بأخطائها، بل ربّما تعتبر نفسها منزّهة عنها، وترفض التراجع حتى لو اتّضح لها أنّ النتيجة كارثيّة، وأنّ نصف عام من ولايتها كانت كافية لحرق الأخضر واليابس وقتل كافة الأحلام بحل سياسيّ للفلسطينيّين ومساواة أو بداية المساواة للعرب في إسرائيل، ولوضع الأسس لتحويل إسرائيل إلى دكتاتوريّة ومواطنيها العرب إلى مواطنين من الدرجة الثالثة، يستجدون الحقوق وربّما الحياة على ضوء حكومة تتفرّج على انفلات جنائيّ ينفّذه أفراد وعصابات تسفك الدماء، وتخلق حالة من الخوف على الحياة وسط عجز من الحكومة والشرطة وصمت من القيادة أو خطوات احتجاجيّة ممجوجة وخجولة وفق مصطلح "وكفى الله المؤمنين شرّ القتال"، وهي نفس القيادة التي دعت لإسقاط حكومة بينيت لبيد وأدّت إلى سطوع نجم حكومة يمينيّة لن تبقي ولن تذر، والأنكى من ذلك والأخطر هو أنّ هذه القيادات لم تضع ولم تطرح أيّة خطّة لمواجهة هذه الحكومة، وهو تمامًا نفس تصرّف القيادة الفلسطينيّة مقابل أخطار هذه الحكومة... فهل هناك من يعتبر؟

حيفا: 7.7.2023

البريد الألكترونيّ: office@zakikamal.com